الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

خطة عمل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٢٦

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو مادية أو بطريق التصوير أو التسجيل أو غيرهما من دون الحصول على إذن مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي.

ويُوزَّع هذا المنشور بشرط ألا يُعار أو يُعاد توزيعه بأي وسيلة، بما في ذلك الوسائل التجارية، من دون الحصول على إذن مسبق من الناشرين، ولا بأي شكل غير الشكل الأصلي، وعلى أن يلتزم أي ناشر لاحق بالشروط نفسها.

ويُرحَّب بطلبات الحصول على حق استنساخ هذا المصنف أو ترجمته كلياً أو جزئياً، ويجب توجيهها إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويجوز للبرلمانات الأعضاء ومؤسساتها البرلمانية استنساخ هذا المصنف أو ترجمته دون إذن، على أن تُخطِر الاتحاد البرلماني الدولي بذلك.

ردمك (ورقي): 978-92-9142-962-2
ردمك (إلكتروني): 978-92-9142-963-9

الاتحاد البرلماني الدولي، خطة عمل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات (الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٢٦).

المحتويات

الجزء ١: الديباجة والأهداف ٣

الديباجة ٣

الأهداف ٤

الجزء ٢: مجالات العمل الرئيسية للخطة ٧

مجال العمل ١:
تحقيق التكافؤ في الأعداد ٧

مجال العمل ٢:
تحقيق التكافؤ في القيادة والنفوذ في البرلمان ٩

مجال العمل ٣:
تعزيز ثقافة التكافؤ في البرلمان ١٠

الجزء ٣: تنفيذ خطة العمل ١٣

تعزيز الشراكات الداعمة للتكافؤ بين الجنسين في البرلمان ١٣

الديباجة

للاتحاد البرلماني الدولي تاريخٌ طويلٌ في مجال تعزيز التمثيل المتساوي للمرأة في البرلمان، مستنداً إلى سنوات عديدة من جمع البيانات ووضع الأطر والقرارات الرامية إلى دعم مشاركة النساء في البرلمانات في مختلف أنحاء العالم. ويُعدّ الاتحاد البرلماني الدولي المصدر الموثوق به للإحصاءات الراهنة والتاريخية المتعلقة بنسبة النساء في البرلمانات والمناصب التي يشغلنها. وقد نشر سلسلة طويلة من الدراسات عن المساواة بين الجنسين في البرلمانات، منها أعماله الرائدة بشأن البرلمانات المراعية للمنظور الجنساني، وأشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان.

وكان عام ٢٠٢٥ عاماً مشهوداً في هذا السياق. فقد واصل الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى أربعين عاماً، قيادة الجهود الرامية إلى معالجة الاختلال بين الجنسين في التمثيل السياسي داخل البرلمانات الوطنية، ولا سيما عن طريق منتدى البرلمانيات. وفي المؤتمر العالمي للبرلمانيات، الذي عُقد في مدينة مكسيكو بالمكسيك في ١٤ و١٥ آذار/مارس ٢٠٢٥، اتفق أكثر من ٤٧٠ مشاركاً، من بينهم ٣٧٦ برلمانية وبرلمانياً من ٥٦ بلداً، على خطة عمل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات.

في المؤتمر العالمي للبرلمانيات، الذي عُقد في مدينة مكسيكو بالمكسيك في ١٤ و١٥ آذار/مارس ٢٠٢٥، اتفق أكثر من ٤٧٠ مشاركاً، من بينهم ٣٧٦ برلمانية وبرلمانياً من ٥٦ بلداً، على خطة عمل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات. © مجلس شيوخ المكسيك

وتقوم خطة العمل هذه على فرضية مفادها أن التكافؤ بين الجنسين يتجاوز مجرد التكافؤ العددي، وأن تحقيق التمثيل المتساوي بين النساء والرجال ليس سوى نقطة بداية، وأن انتخاب عدد أكبر من النساء لا يكفي وحده. إذ يجب أن تخوَّل النساء والرجال مستويات متساوية من السلطة. وينبغي أن يكون لهما تأثير متكافئ في عملية وضع السياسات في جميع المجالات، وفي صياغة جداول الأعمال البرلمانية، سواء في المناصب القيادية أو في عضوية اللجان. وفضلاً عن ذلك، يجب أن تكون أساليب العمل البرلمانية منصفة وشاملة للجميع بغية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال في جميع جوانب العمل البرلماني. وتكمن ثقافة التكافؤ في تهيئة بيئة خالية من التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف.

واعتمد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي تلك الخطة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ إبّان دورته السادسة عشرة بعد المائتين المعقودة في جنيف. وتبرز الرؤية المبيَّنة في خطة العمل منظوراً برلمانياً *للتوصية العامة* رقم ٤٠ (٢٠٢٤) *بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار* الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

الأهداف

إن مشاركة النساء في الحياة السياسية حقٌّ من حقوق الإنسان، وركيزة أساسية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين. فلا يمكن تحقيق الديمقراطية، أو تأمين السلام، أو تعزيز التنمية المستدامة بدون المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء. وقد حُرمت النساء، لزمن طويل، من أن يكنّ شريكات متساويات في عملية اتخاذ القرار، بما في ذلك داخل البرلمانات. وقد آن الأوان لاعتماد نموذج جديد للحوكمة يقوم على تقاسم السلطة مناصفةً بين النساء والرجال.

مشاركة النساء في الحياة السياسية حقٌّ من حقوق الإنسان، وركيزة أساسية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين. © مجلس شيوخ المكسيك

وتقرّ خطة العمل هذه بثلاثة أبعاد للتكافؤ بين الجنسين في البرلمانات هي التكافؤ في الأعداد، والتكافؤ في النفوذ والسلطة، وثقافة التكافؤ. وهذه الأبعاد مترابطة، وإن كانت متمايزة. ولا يمكن تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء في الحياة السياسية بدون اتخاذ إجراءات تُحدِث التحول المنشود في المجالات الثلاثة كلها.

وأما **التكافؤ في الأعداد**، فيعني تحقيق التوازن بين النساء والرجال في البرلمان عبر الفئات العمرية كلها، وبما يتماشى مع فئات التنوع الأخرى. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، لم تبلغ نسبة البرلمانيات المنتخبات ٥٠٪ أو أكثر إلا في ١٢ مجلساً، منها ستة مجالس دنيا وستة مجالس عليا. ويظل تمثيل الشابات منخفضاً بوجه خاص: فعلى المستوى العالمي، لم تتجاوز نسبة البرلمانيات دون سن الثلاثين ١,٤٪، ونسبة البرلمانيات دون سن الأربعين ٧,٩٪.

وأما **التكافؤ في النفوذ والسلطة**، فيقتضي ضمان أن يحظى النساء والرجال بالمستوى نفسه من القيادة والنفوذ داخل البرلمان، مع فرص متساوية لتحديد جداول الأعمال البرلمانية وإرشاد السياسات في جميع المجالات. ومع ذلك، لم تبلغ نسبة رئيسات البرلمانات إلا ٢٣,٧٪. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، كانت النساء يشغلن ٢٦٥ منصب رئاسة من أصل ٩٥١ منصباً في الأنواع الخمسة للجان البرلمانية (الشؤون الخارجية، والدفاع، والمالية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين) المدرجة في قاعدة بيانات *Parline* التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. ويعادل ذلك ٢٧,٩٪ من رؤساء اللجان، ارتفاعاً من ٢٧,٢٪ في عام ٢٠٢٤. ومع ذلك، فإن استثناء اللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين يخفض نسبة النساء إلى ١٩,٦٪. وتُسهم التجمعات البرلمانية النسائية القوية في إعلاء أصوات النساء عبر الأحزاب المختلفة.

وأما **ثقافة التكافؤ**، فتعني تهيئة بيئة عمل آمنة وشاملة للجميع، وبرلمانات مراعية للمنظور الجنساني، وعدم التسامح مطلقاً مع التحيز الجنسي والتحرش المضايقة والعنف عبر شبكة الإنترنت أو خارجها. وتميل هياكل البرلمانات وعملياتها وأساليب عملها في مختلف أنحاء العالم إلى افتراض أن النواب رجالٌ ذوو التزامات أسرية محدودة أو معدومة، ونظراً إلى أن الرجال يفتقرون غالباً إلى الخبرة في التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، فإن ذلك يؤدي إلى خلافات مع النساء. وقد تواجه النساء، داخل البرلمان وخارجه، عداءً ناجماً عن الأعراف الجنسانية التي تديم فكرة أن المرأة لا تنتمي إلى المجال السياسي. وقد أفادت أكثر من ٨٠٪ من البرلمانيات بأنهن تلقين تهديدات أو تعرضن للمضايقة عبر الإنترنت، في حين ذكر ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ منهن أنهن واجهن اعتداءات جسدية أو أضراراً بالممتلكات أو عنفاً جنسياً مرتبطاً بعملهن بوصفهن برلمانيات.

وإن تحقيق التكافؤ مشروعٌ يجب أن تضطلع به النساء والرجال معاً، بوصفهم شركاء نشطين ومتساوين في تعزيز التكافؤ بين الجنسين عبر الأبعاد الثلاثة المذكورة آنفاً.

مجال العمل ١:
تحقيق التكافؤ في الأعداد

١-١ انتخاب أعداد متساوية من النساء والرجال إلى البرلمان

لا تبلغ نسبة النساء سوى ٢٧,٢٪ من إجمالي البرلمانيين على المستوى العالمي. وعلى الرغم من هذه النسبة المتدنية، فقد شهدت برلمانات عديدة تغيّرات جذرية في أعداد النساء المنتخبات على مدى الثلاثين عاماً الماضية، مما يثبت إمكانية إحراز تقدم نحو نموذج تمثيل متكافئ بين النساء والرجال. وقد بلغت نسبة النساء المنتخبات أو المعيّنات ٣١,٢٪ في عام ٢٠٢٤ في البلدان التي اعتمدت نظام حصص جنسانية، مقابل ١٦,٨٪ في البلدان التي لم تعتمد نظاماً من هذا القبيل.

وفي إطار السعي إلى تعزيز التكافؤ بين الجنسين في الأعداد، ينبغي للبرلمانات النظر في اتخاذ التدابير التالية:

- ضمان ترسيخ مبدأ التكافؤ بين الجنسين بوصفه معياراً للحوكمة داخل الدساتير.
- اعتماد تشريعات جديدة بشأن الحصص الجنسانية أو مراجعة التشريعات القائمة في هذا الصدد لتنص على التمثيل المتساوي للجنسين.
- مراعاة خصائص النظام الانتخابي في تحديد الحصص الجنسانية لضمان انتخاب أعداد متساوية من النساء والرجال.

ينبغي للبرلمانات النظر في مراعاة خصائص النظام الانتخابي في تحديد الحصص الجنسانية لضمان انتخاب أعداد متساوية من النساء والرجال. © الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

- تعزيز تأثير الحصص عن طريق فرض عقوبات صارمة ومجدية، ولا سيما رفض قوائم المرشحين غير الممتثلة لمتطلبات الحصص.
- ربط التمويل العام للأحزاب السياسية بانتخاب النساء بوصفه حافزاً لتعزيز تمثيل المرأة.
- تحقيق المساواة بين النساء والرجال في موارد الحملات الانتخابية عن طريق فرض حدود قصوى للإنفاق على الحملات وتوفير فترات مجانية لبث برامج الدعاية عبر الإذاعة والتلفزيون والإنترنت.
- إدراج نفقات الرعاية الصحية ضمن النفقات القابلة للاسترداد في الحملات الانتخابية.

١-٢ ضمان التنوع بين النساء والرجال المنتخبين إلى البرلمان

يتزامن التمييز الجنساني مع أشكال أخرى من التهميش تقوم على العرق والسن والإعاقة والوضع الاجتماعي والاقتصادي ومعايير أخرى. وتتسبب هذه الفوارق المتداخلة في تفاقم استبعاد مجموعات معيّنة من النساء، فيكون تمثيل النساء المنتميات إلى الأقليات والفئات العمرية الأصغر سناً والأشخاص ذوي الإعاقة منخفضاً بوجه خاص. وتكون إمكانية وصول العديد من هذه المجموعات إلى البرلمان محدودة، رغم أن مشاركتها ضرورية لوضع سياسات أكثر فعالية وشمولاً للجميع.

وفي إطار السعي إلى تعزيز التنوع ضمن التكافؤ بين الجنسين، ينبغي للبرلمانات النظر في اتخاذ التدابير التالية:

- جمع ورصد البيانات المتعلقة بتمثيل فئات مختلفة من النساء في البرلمان وفقاً للظروف الوطنية الخاصة.
- اعتماد تشريعات جديدة أو مراجعة التشريعات القائمة لإدراج متطلبات التنوع ضمن الحصص الجنسانية، أو إدراج متطلبات التكافؤ بين الجنسين ضمن التدابير الخاصة بالفئات الأخرى، مثل الحصص المخصصة للشباب.
- ضمان قدرة النساء من جميع الخلفيات على الحصول على سُبل الدعم في الحملات الانتخابية والانتفاع بها، بما يشمل النفقات المتعلقة بالرعاية الصحية.
- توفير سُبل دعم للحملات تراعي أشكالاً متعددة من التمييز، مثل التكاليف الإضافية التي تتكبدها المترشحات ذوات الإعاقة.
- إنشاء برلمانات مراعية للتنوع بغية ضمان تهيئة بيئة شاملة ومتناغمة مع مختلف أشكال عدم المساواة والإقصاء، مثلاً عن طريق توفير خدمات ترجمة إلى لغات الشعوب الأصلية وإتاحة مساحات مهيأة للنساء ذوات الإعاقة.

مجال العمل ٢:
تحقيق التكافؤ في القيادة والنفوذ في البرلمان

يكون تأثير زيادة أعداد النساء في البرلمان محدوداً إذا استُبعدن من المناصب القيادية أو حُصرن في رئاسة اللجان التي تغطي عدداً محدوداً من مجالات السياسات. ويتطلب تحقيق التكافؤ بين الجنسين في السلطة إتاحة فرص متكافئة للنساء والرجال لوضع جداول الأعمال وتوجيه السياسات في جميع الموضوعات.

وفي إطار السعي إلى تعزيز التكافؤ بين الجنسين في السلطة، ينبغي للبرلمانات النظر في اتخاذ التدابير التالية:

- وضع قواعد تقضي بتناوب النساء والرجال على المناصب والأدوار القيادية العليا.
- اعتماد القيادة الثنائية في الهياكل البرلمانية، حيثما أمكن، عن طريق تعيين امرأة ورجل لتولي مهام القيادة بشكل مشترك.
- اشتراط التكافؤ بين الجنسين في الأدوار القيادية المرتبطة بكل الوظائف البرلمانية، بما يشمل المكتب الرئاسي واللجان البرلمانية.
- دعم إنشاء التجمعات النسائية المشتركة بين الأحزاب، وتعزيز عملها، مع تخصيص الموظفين والخبرات الكافية لتعزيز تأثير النساء وإعلاء أصواتهن داخل البرلمان.
- التشجيع على التوزيع النسبي والعادل للبرلمانيات عبر جميع اللجان والوفود المشاركة في المؤتمرات البرلمانية والدولية.

مجال العمل ٣:
تعزيز ثقافة التكافؤ في البرلمان

٣-١ إرساء ثقافة وبُنى تحتية برلمانية مراعية للمنظور الجنساني

يستجيب البرلمان المراعي للمنظور الجنساني لاحتياجات النساء والرجال ومصالحهما في هياكله وعملياته وأساليب عمله، مع تهيئة بيئة يمكن للنساء أن يعملن فيها ويرغبن في العمل فيها. ويشمل ذلك اتخاذ خطوات لتسهيل التوازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وتوفير موارد عادلة للنساء والرجال بما يضمن معاملتهما على قدم المساواة داخل المؤسسة.

وفي إطار السعي إلى تهيئة بيئة عمل متكافئة، ينبغي للبرلمانات النظر في اتخاذ التدابير التالية:

- إجراء تقييم ذاتي لمدى مراعاة المنظور الجنساني في بيئة عمل البرلمان وثقافته وبنيته التحتية بغية تحديد الثغرات والتخطيط للإصلاح في تلك المجالات.
- تحديد مواعيد الجلسات وجدول الجلسات والاجتماعات البرلمانية بما يتوافق مع الالتزامات الأسرية وجداول المدارس.
- تخصيص مساحات داخل البرلمان لغرف تجمع الأسر ومرافق رعاية الأطفال.
- منح النساء والرجال كليهما الحق في الحصول على إجازة الوالدين.
- اعتماد إجراءات التصويت بالإنابة لتمكين الأعضاء من التصويت عند تعذر حضور الجلسات شخصياً بسبب الولادة أو الرضاعة.
- ضمان المساواة الكاملة في الموارد المقدَّمة للنساء والرجال في البرلمان، بما يشمل المكاتب، والمخصصات للنفقات، والمرافق الأخرى.

٣-٢ اعتماد سياسة عدم التسامح مطلقاً مع التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة ضد المرأة في البرلمان

يُعدّ التعرض للتحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف تجربة شائعة في صفوف البرلمانيات، مما يقيم حواجز جنسانية أمام مشاركتهن الكاملة والمتساوية. وتكتسي سياسة عدم التسامح مطلقاً مع هذه السلوكيات، داخل البرلمان وخارجه، أهمية حيوية لضمان قدرة النساء على المشاركة الكاملة والآمنة في جميع جوانب العمل البرلماني.

وفي إطار السعي إلى ضمان بيئة عمل آمنة وقائمة على الاحترام، ينبغي للبرلمانات النظر في اتخاذ التدابير التالية:

- توفير تدريب على التوعية الجنسانية للنواب والموظفين البرلمانيين.
- ضمان استخدام لغة غير متحيزة جنسياً وشاملة للجميع في كل الوثائق الرسمية، بما في ذلك الأوامر الدائمة للبرلمان.
- اعتماد مدونة سلوك تُلزم جميع البرلمانيين باحترام الغير، وتعاقب السلوكيات اللفظية أو الفعلية المتحيزة جنسياً.
- وضع وتنفيذ سياسات لمكافحة التمييز والتحرش والمضايقة تركِّز على المتضررين، وتتماشى مع التشريعات الوطنية، وتسري على جميع النواب والموظفين البرلمانيين.
- سن قوانين تحظر العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بما يشمل التهديدات وأشكال التحرش والمضايقة وخطابات الكراهية عبر الإنترنت.

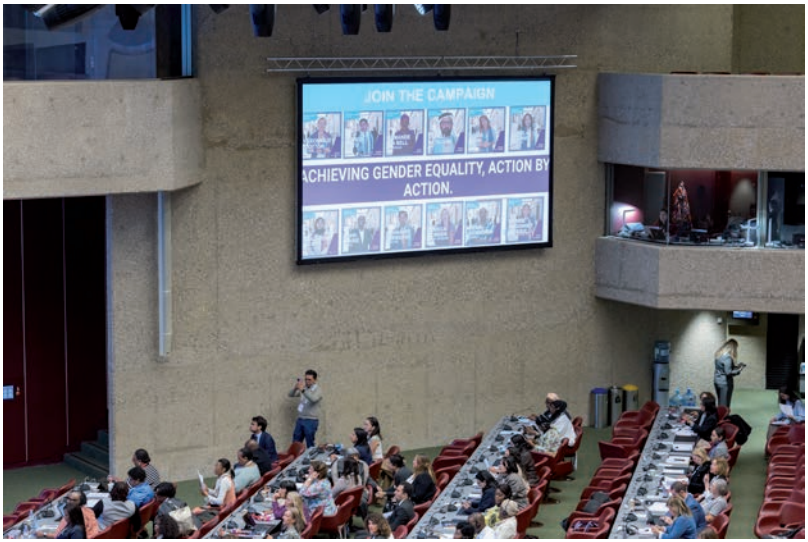

منتدى البرلمانيات إبّان الدورة الحادية والخمسين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المتصلة به في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥. © الاتحاد البرلماني الدولي

تعزيز الشراكات الداعمة للتكافؤ بين الجنسين في البرلمان

تعزيز الشراكات ضروري لإحراز التقدم المنشود في مجالات العمل الثلاثة

إن المسؤولية عن تحقيق المساواة بين الجنسين مسؤولية مشتركة بين جميع البرلمانيين، رجالاً ونساءً. فقد أسهم تغيّر الأعراف الاجتماعية وزيادة الوعي بالاعتبارات الجنسانية في صفوف الرجال في إقامة شراكات أقوى بين النساء والرجال لتعزيز المساواة بين الجنسين. ويتبوأ الاتحاد البرلماني الدولي موقعاً متميزاً يتيح له استهلال مشروع لجمع المعلومات ورصد الممارسات الجيدة في الإجراءات التي يتخذها البرلمانيون الرجال والترويج لها. وفضلاً عن ذلك، يتطلب تحقيق التكافؤ بين الجنسين التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وسائر الأطراف المعنية.

وفي إطار السعي إلى تعزيز الشراكات الداعمة للتكافؤ بين الجنسين، ينبغي للبرلمانات النظر في اتخاذ التدابير التالية:

- توفير تدريب على مراعاة المنظور الجنساني موجَّه إلى البرلمانيين الرجال.
- تعيين امرأة ورجل بصفة رئيسين مشاركين للجان المعنية بالمساواة بين الجنسين.
- التشجيع على إشراك الرجال في الفعاليات البرلمانية المتعلقة بالمسائل الجنسانية.
- الترويج للرحلات الدراسية الدولية وأشكال التبادل الأخرى بين البرلمانيين من أجل تعميم الاستراتيجيات والخبرات المتعلقة بإقامة برلمانات متكافئة.
- إنشاء فريق مرجعي من النساء والرجال داخل البرلمان بغية إزكاء الوعي بشأن تدابير تعزيز التكافؤ بين الجنسين، والتخطيط لها، وتقييمها.
- توفير منابر للمجتمع المدني وسائر الأطراف المعنية لإرشاد عمل البرلمان في مجال التكافؤ بين الجنسين، مثلاً عن طريق تنظيم اجتماعات عامة مفتوحة، ودعوة الخبراء إلى الإدلاء بشهاداتهم، وإتاحة فرص للتعقيب على التشريعات المقترحة.
- التعاون مع وسائل الإعلام لإزكاء الوعي بشأن أهمية التكافؤ بين الجنسين.

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
CH-1218 Le Grand-Saconnex
Geneva
www.ipu.org